المصـــــدر : الحياة
التـــاريخ : 08-08-2006 العـــدد : 15831
الصفحـات : 4 المسلسل : 16

ملف صحفي

الحرب على لبنان

الحريري يتحرك لتفادي مواجهة مع مجلس الأمن

بوادر تفاؤل بتفهم دولي للهواجس اللبنانية وإلزام اسرائيل بالإنسحاب فور انتشار القوات الدولية

المصـــــدر : الحياة
التـــاريخ : 08-08-2006 العـــدد : 15831
الصفحـات : 4 المسلسل : 16

□ بيروت – محمد شقير

■ بدأت الأوساط الرسمية والسياسية اللبنانية تتحدث عن بصيص أمل في امكان التوصل الى اقناع الدول الخمس ذات العضوية الدائمة في مجلس الامن الدولي، وخصوصاً الولايات المتحدة الاميركية وفرنسا بوجهة نظر الحكومة اللبنانية وملاحظاتها على مشروع القرار الاميركي – الفرنسي لإنهاء النزاع في لبنان.

وتنطلق هذه الاوساط في تفاؤلها المحدود من حركة الاتصالات التي اجراها رئيس الحكومة فؤاد السنيورة واللقاءات التي عقدها رئيس كتلة «المستقبل» النيابية سعد الحريري في تنقلاته بين عدد من العواصم العربية والأوروبية.

وأملت ان تنتهي دورة الاتصالات والمشاورات الى اقتناع واشنطن وباريس بضرورة الأخذ بالهواجس اللبنانية حيال مشروع القرار ليكون في وسع لبنان الالتزام بتطبيقه لأنه ليس في وارد الدخول في صدام مباشر مع المجتمع الدولي يتيح لاسرائيل الافادة منه وتوظيفه في مواصلة عدوانها.

ولفتت الاوساط الى اللقاءات التي عقدها الحريري الذي بقي على تشاور مع رئيسي المجلس النيابي نبيه بري والحكومة فؤاد السنيورة ورئيس «اللقاء النيابي الديموقراطي» وليد جنبلاط وعدد من قادة ١٤ آذار، وقالت ان الهدف من تحركه استنفار صداقات لبنان العربية والدولية لإدخال تعديلات على مشروع القرار.

وأوضحت ان الحريري الذي التقى اول من امس خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، وصل فجر امس الى باريس والتقى عدداً من كبار المسؤولين الفرنسيين بعدما كان اجتمع في ابو ظبي مع وزير خارجية دولة الإمارات العربية المتحدة الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان.

كما اتصل الحريري بعدد من كبار المسؤولين الروس الذين كان التقاهم في زيارته الاخيرة لموسكو، اضافة الى اتصاله بالممثل الاعلى للسياسة الخارجية والامن في الاتحاد الاوروبي خافيير سولانا.

وإذ اشارت مصادر الحريري الى تفاؤله، ولو بحذر، في احتمال تبني المجتمع الدولي عدداً من الملاحظات اللبنانية على مشروع القرار، أكدت في المقابل ان التوصل الى خطوات ملموسة على هذا الصعيد يحتاج الى كثير من المتابعة، وهذا ما يفسر انتقاله على عجل الى باريس ليكون على مقربة من قصر الإليزيه بغية التشاور مع كبار المسؤولين فيه في آخر التطورات، اضافة الى تواصله لهذا الغرض مع كبار المسؤولين في الادارة الاميركية.

وعزت هذه المصادر قيام الحريري بهذا الجهد الى انه يخشى ان يصدر القرار من دون ان يأخذ بالهواجس والاعتراضات اللبنانية فتضطر الحكومة الى معارضته، وتسارع اسرائيل الى الموافقة عليه. وأكدت ان اسرائيل تضغط لمنع المجتمع الدولي من الانفتاح على الهواجس اللبنانية، لأن ذلك سيدفع لبنان الى رفض مشروع القرار وبالتالي تصبح طليقة الحركة وبغطاء دولي، في مواصلة عدوانها التدميري.

ونقلت المصادر عن الحريري قوله انه يتحرك بغية إحلال توازن في مشروع القرار ولو بالحد الادنى وانه تلقى وعداً من الحكومة الفرنسية بالامتناع عن السير فيه ما لم يؤخذ بالهواجس اللبنانية على رغم ان باريس هي الشريك الوحيد لواشنطن في إعداد المشروع.

وقالت ان الحريري بدأ يميل الى التفاؤل متوقعاً في حال تجاوبت واشنطن وباريس مع الهواجس اللبنانية ان تصدر اعلانات متزامنة عن نيويورك وبيروت وعدد من العواصم المعنية بالقرار تأكيداً منها على التزامها به.

وأوضحت المصادر انها تتوقع ان يؤخذ ببعض ما ورد في وجهة النظر اللبنانية بالنسبة الى الملاحظات، وهذا ما يؤدي الى تفادي الخطر المترتب على رفض لبنان للمشروع في حال لم تُدخل عليه أي تعديلات تجعله قابلاً للتنفيذ ولا تعقّد الوضع على الأرض، وتراعي مصالح لبنان.

من جهة ثانية علمت «الحياة» من أوساط رسمية ومصادر اوروبية ان المناخ الدولي يميل لمصلحة الاخذ ببعض الهواجس اللبنانية. وقالت هذه الاوساط ان نص مشروع القرار سيؤكد التشدد إزاء وقف العمليات العسكرية في مقابل تعهد خطي من رئيس وزراء اسرائيل ايهود اولمرت بانسحاب جيشه الى ما وراء الخط الازرق المعترف به دولياً فور بدء انتشار القوات الدولية والجيش اللبناني في الجنوب وتحديداً في المنطقة المعروفة بجنوب الليطاني.

وأكدت ان التعهد الذي ستحصل عليه الأمم المتحدة من أولمرت والذي سيدرج في صلب القرار سيكون البديل عن التزامن بين وقف العمليات والانسحاب الاسرائيلي الفوري الى ما وراء الخط الازرق.

وعزت الصعوبة في تحقيق التزامن بين وقف العمليات والانسحاب الفوري، الى ان وصول القوات الدولية الى لبنان يحتاج الى نحو اسبوعين وبالتالي فإن اسرائيل ترفض الانسحاب ما لم تنتشر هذه القوات – التي يقدر عددها بأكثر من عشرة الاف بعد ان تنضم اليها «اليونيفيل» العاملة حالياً في جنوب لبنان وعددها نحو ٢٢٠٠ عسكري – الى جانب الجيش اللبناني المؤلف من ١٥ ألفاً بين جندي وضابط.

وبالنسبة الى ما سيكون عليه الوضع في الجنوب في الفترة الفاصلة بين وقف العمليات وانتشار القوات الدولية والجيش اللبناني، رأت الاوساط الدولية ان مقاتلي «حزب الله» والجيش الاسرائيلي الموجود حالياً في عدد من التلال والمرتفعات في المنطقة الحدودية اللبنانية سيبقون في المنطقة، لكن اسرائيل ستمتنع عن شن الغارات وإطلاق الصواريخ في مقابل التزام «حزب الله» بعدم اطلاق الصواريخ، وبالتالي فإن الوضع على الارض قد يشهد تبادل المناوشات من دون اللجوء الى توسيع رقعة القتال.

وكشفت هذه الاوساط ان الاتصالات الجارية مع الامين العام للأمم المتحدة كوفي أنان وكبار المسؤولين الاميركيين والفرنسيين قد تنتج اتفاقاً على تعديل البند الخاص بتحديد الحدود الدولية للبنان، خصوصاً في المناطق حيث الحدود متنازع عليها او غير مؤكدة بما في ذلك منطقة مزارع شبعا.

ويرمي التعديل بحسب الاوساط ذاتها الى التسليم بطريقة او بأخرى بإعادة المزارع الى السيادة اللبنانية وانما في سياق نص ملتبس يحظى بضمانات دولية تتمثل في ان يوفد أنان ممثله لمتابعة تنفيذ القرار ١٥٥٩، تيري رود لارسن الى بيروت في خلال شهر على انتشار القوات الدولية والجيش اللبناني، ليباشر عملية ترسيم الحدود شرط ان يكون لبنان استحصل من دمشق على الوثائق المطلوبة لتثبيت لبنانية المزارع.

وأوضحت الاوساط الدولية ان المجتمع الدولي سيعمل وفور الانتهاء من اعادة ترسيم الحدود في المناطق المتنازع عليها على نشر القوات الدولية في المزارع بعد ان تكون الحكومة استكملت تطبيق الطائف والقرار ١٥٥٩ المتعلق بنزع سلاح «حزب الله».

وعزت إصرار المجتمع الدولي على إدخال التعديل الخاص بالمزارع لمصلحة اعادتها الى سلطة الدولة اللبنانية الى أمرين: الاول ان اسرائيل في حاجة الى اشهر عدة للانتهاء من تفكيك التجهيزات والمنشئات العسكرية التي اقامتها في هذه المنطقة، والثاني عدم وجود رغبة في استعجال الانسحاب الاسرائيلي منها لمصلحة القوات الدولية بذريعة ان اسرائيل وكما نقل عنها مساعد وزيرة الخارجية الاميركية ديفيد ولش غير مستعدة لتقديم المزارع مكافأة منها لـ «حزب الله».

وفيما احجمت مصادر رسمية لبنانية عن الإجابة عن سؤال يتعلق بموقف الرئيس بري وقيادة «حزب الله» من النص النهائي لقرار مجلس الامن بعد استجابته للهواجس اللبنانية، اكدت في المقابل أن لدى الحكومة اصراراً على شطب أي عبارة واردة في صلب القرار تنص على الترتيبات الامنية، اضافة الى إدخال تعديل على النص الخاص بوقف الأعمال العدائية في لبنان واسرائيل منذ هجوم «حزب الله» في ١٢ تموز (يوليو) ٢٠٠٦ وذلك للحؤول دون تحميل الاخير مسؤولية مباشرة ازاء بدء العدوان.